



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

تنازع القوانين بشأن شرط إعادة المراجعة

– دراسة مقارنة –

رسالة تقدمت بها الطالبة

سهير عبد الامير مسير

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ.د. فراس كريم شيعان

أستاذ القانون الدولي الخاص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
أَوْفُوا بِالْعُقُودِ

صدق الله العلي العظيم

سورة المائدة الآية (1)

الإهداء

"أنما المرء أثر"

إلى... أول فرحتي، ألى روح كانت أقرب إليّ من قلبي
ألى الذي تعلمت منه أن الصبر طريق، إليك يا من بدأت هذه الرحلة، وأنت معي وتوقفْتُ عند غيابك،
وكأنَّ الطريق أطفئت أنواره دفعةً واحدة، كنت أول من آمن بحلمي، وأول من ساندني بأول خطوة في
طموحي، وأنت من اختار لي تفاصيل البداية بمحبةٍ لا تُنسى، كنت تحمل في داخلك يقينًا بأنني سأصل.
كنت ترتب للأيام القادمة وكأنك باقي فيها إلى الأبد، تحلم معي بيوم نجاحي وكأنه عيدٌ يخصك، تهتم
بأدق التفاصيل، وتحلم أن تراني واقفةً في لحظة الحصاد، وتخطط لكل تفصيلٍ فيه بحماسك الجميل
وروحك المليئة بالحياة.

لكن... القدر اختارك إلى رحابةٍ أوسع من أحلامنا بعد رحيلك انطفأت الرغبة بكل شيء، وكانت هذه
الرسالة أثقل من أن تُكتب، إلى أن أدركتُ أن بعض الأحبة لا يغادرون حقًا، بل يتحولون إلى أثرٍ خالد
في أرواحنا وأعمالنا، فاخترت أن أكمل... لا لأن الحزن زال أو خفَّ، بل لأنك تستحق أن يبقى أسمك
حاضرًا معي وفي كل صفحةٍ منها. وما زالت عبارتك التي أحببتها تسكنني "إنما المرء أثر". فليكن هذا
العمل أثرًا يحمل اسمك، ويمضي بك بين الكلمات والدعوات والذكريات التي لا تموت رحمك الله بقدر ما
زرعت في قلبي من قوةٍ وإيمان، وجعل هذا العمل نورًا يصل إليك كما يصل الدعاء إلى الأرواح الطيبة.
ولتكون هذه الرسالة صدقةً حبٍّ ودعاءٍ وأثرًا يُهدى إلى روح ولدي الغالي، المهندس الرضا علي محمود.

وأبنائي الأحبة ما تبقى لي من ابتسامة في هذه الحياة الذين كانوا سندي بعد الانكسار، وحاولوا بمحبتهم
أن يخففوا حزنًا لا يُشفى، فكان وجودهم سببًا لأن أستمّر، وصبرهم واحتواؤهم نورًا رافقني في هذه الرحلة
الثقيلة، فكنتم لي عزاءً حين ضاقت الأيام، وقوةً حين ضعفت، ونورًا يرافقني وسط هذا التعب الطويل.

يوسف... يا من كنت تحمل عني كثيرًا من الصمت والتعب دون أن أتكلم، وتحاول دائمًا أن تكون السند
الذي يخفف عني قسوة الأيام.

أديان... أبنيتي الكبيرة والروح المليئة بالنور والفرح، التي كانت تحاول بعفويتها ومحبتها أن تزرع الحياة في
بيتٍ

مريم... صغیرتي يا زهرة القلب وروحه، يا من كنتِ قريبة مني بحنانك وحبك وجودك طمأنينةً أستند إليها
كلما أثقلني الحزن.

فهد... تلك الأيدي الصغيرة الناعمة التي كانت علاجًا لوجع قلبي.

لقد كنتم جميعًا سببًا لأن أواصل هذا الطريق رغم ثقله، فلکم مني في كل صلوات دعاءٍ صادق، وامتنانٌ
لا تكفيه الكلمات، إليکم جميعًا أهدي ثمرة جهدي هذا، المكتوب بحبٍّ، والممزوج بالفقد، والمحفوظ
بالدعاء.

الشكر والعرفان

الحمد لله أولاً وآخرأ الذي أنار درب العلم ومنحني القوة لأكمل هذا الطريق فبتوقيفه تتيسر المقاصد، فالحمد لله دائماً وابدأً والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد صل الله عليه واله وسلم.

بدايةً أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير الى أستاذي المشرف الدكتور فراس كريم شيعان، لما تفضل به من قبول الإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه من رعاية علمية ودعمٍ معنوي وإنساني، فكان نعم الأستاذ والمرشد بعلمه وتوجيهه وصبره. فلم يبخل عليّ بوقته ولا بخبراته الواسعة، فكان لأرائه القيمة وملاحظاته الدقيقة الأثر البالغ في توجيه مسار البحث وإخراج هذا العمل إلى النور فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يمن عليه بدوام الصحة والعافية.

واتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما سيبدونه من ملاحظات علمية رصينة تثري هذا الجهد المتواضع. ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر العرفان إلى أستاذتي الأفاضل في السنة التحضيرية جميعاً، الذين كانوا خير داعمٍ وسند، وأسهموا بعلمهم وإنسانيتهم في مساعدتي على الاستمرار وتجاوز مراحلٍ كانت من أصعب ما مررت به. وأتوجه بالشكر والتقدير إلى ملاك معهد العلمين للدراسات العليا من أساتذة وإداريين، وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل.

وأنتقدم بخالص الشكر والامتنان لزوجي الذي ساندني بكل ما يستطيع لأكمل هذا الطريق،

وأرفع يدي بالدعاء والعرفان الى روح والدي الذي كان له الأثر في مسيرتي العلمية رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

وأنتقدم بخالص الامتنان الى والدي الغالية التي أحاطتني بدعائها أطل الله في عمرها، وأتوجه بالشكر إلى إخوتي الأعزاء سندي عندما تضيق الحياة، وأنحني شاكرةً لله لوجود أخواتي اللاتي أحاطني بالحب والاحتواء والدعم لا تحدّ الكلمات، شريكاتي بحزني وفرحي والسند، الذي أستند إليه كلما أثقلني التعب، جعلهم الله في سعادة وتوفيق دائم.

وإلى كل من مدّ لي يد العون، أو منحني كلمة طيبة خففت عني مشقة هذه الطريق، فكان لوجودهم أثرٌ لا يُنسى. أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا الجهد ثمرة علمٍ نافعة وأثراً طيباً يبقى.

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الإشكاليات القانونية التي يثيرها شرط إعادة المراجعة في نطاق العقود التجارية الدولية، ولاسيما ما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات الناشئة عنه في إطار قواعد القانون الدولي الخاص. وتبرز أهمية الموضوع في ظل التطور المتسارع للعلاقات التجارية الدولية وما يرافقها من تغيرات اقتصادية وتشريعية قد تؤدي إلى اختلال التوازن المالي للعقد أثناء مرحلة التنفيذ، الأمر الذي دفع المتعاملين في التجارة الدولية إلى اللجوء إلى شرط إعادة المراجعة باعتباره وسيلة اتفاقية تهدف إلى المحافظة على استقرار العلاقة العقدية واستمرارها بدلاً من إنهائها أو فسخها.

تهدف الدراسة إلى بيان الإطار القانوني لشرط إعادة المراجعة وتحديد طبيعته القانونية وضابط الاسناد التي ينتمي إليها، مع توضيح أثر ذلك في تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات المتعلقة به، وتهدف إلى إبراز قصور بعض ضوابط الإسناد التقليدية في استيعاب الطبيعة الوظيفية لهذا الشرط، وبيان مدى ملاءمة الاتجاهات الحديثة في تنازع القوانين، ولاسيما تلك التي تعتمد على الإسناد المرن والقواعد الموضوعية الدولية ومبادئ التجارة الدولية الحديثة.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي عبر تحليل النصوص القانونية والاتجاهات الفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة بموضوع البحث، إلى جانب اعتماد المنهج المقارن عبر المقارنة بين عدد من التشريعات والاتجاهات القانونية، والاستعانة بالاتفاقيات الدولية ومبادئ اليونيدرو والأعراف التجارية الدولية في إطار دراسة الطبيعة القانونية لشرط إعادة المراجعة وآليات تحديد القانون الواجب التطبيق عليه.

كما عالجت الدراسة في جانبها الموضوعي مفهوم شرط إعادة المراجعة وتمييزه عن الأنظمة القانونية المشابهة له، مع بيان الأساس القانوني الذي يستند إليه، ونطاق تطبيقه في العقود الدولية، كذلك بحثنا الاتجاهات المختلفة في تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات شرط إعادة المراجعة سواء عبر ضوابط الإسناد التقليدية القائمة على قانون الإرادة أو محل إبرام العقد أو محل التنفيذ، أم من خلال الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على فكرة القانون الأكثر ارتباطاً بالعلاقة العقدية وعلى تطبيق القواعد المادية الدولية. وبينا أثر الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشرط في تكريس الاتجاه نحو الإسناد المرن عبر ارتباطه الوثيق بمرحلة تنفيذ العقد وتحقيقه لوظيفة المحافظة على التوازن المالي واستمرار الرابطة العقدية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن شرط إعادة المراجعة يتمتع بطبيعة قانونية خاصة تجعله يختلف عن غيره من الأنظمة، وأن وظيفته الأساسية تتمثل في المحافظة على استمرارية العقد وإعادة التوازن الاقتصادي للعلاقة العقدية عند تغير الظروف المحيطة بها.

وتبين أن الاتجاه نحو تبني الإسناد المرن والقانون الأكثر ارتباطاً بالعلاقة العقدية، مع تعزيز دور القواعد المادية الدولية ومبادئ التجارة الدولية الحديثة في معالجة منازعات هذا الشرط، وبما ينسجم مع طبيعة العقود التجارية الدولية ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي في المعاملات العابرة للحدود.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5-1	المقدمة
٦	الفصل الأول / ماهية شرط إعادة المراجعة
٧	المبحث الأول / تحديد مضمون فكرة شرط إعادة المراجعة
٨	المطلب الأول / التعريف بشرط إعادة المراجعة وتمييزه عن غيره
١٥-٩	الفرع الأول / تعريف شرط إعادة المراجعة
٢٩-١٥	الفرع الثاني / تمييز شرط إعادة المراجعة عما يشابهه
٣٠	المطلب الثاني / الأساس القانوني لشرط إعادة المراجعة ونطاق تطبيقه
٣٧-٣٠	الفرع الأول / الأساس القانوني لشرط إعادة المراجعة
٤٥-٣٧	الفرع الثاني / نطاق تطبيق شرط إعادة المراجعة
٤٦	المبحث الثاني / التكييف القانوني لشرط إعادة المراجعة
٤٨-٤٧	المطلب الأول / تحديد الطبيعة القانونية لشرط إعادة المراجعة
٥١-٤٨	الفرع الأول / الاتجاهات الفقهية في تحديد طبيعة شرط إعادة المراجعة
٥٥-٥٢	الفرع الثاني / خصائص شرط إعادة المراجعة وأثرها في التكييف القانوني وتحديد الفكر المسندة
٥٦	المطلب الثاني / القانون الذي يتحدد به تكييف شرط إعادة المراجعة
٦٦-٥٧	الفرع الأول / النظريات القانونية في تكييف شرط إعادة المراجعة
٧٢-٦٦	الفرع الثاني / حدود سلطة القاضي في تكييف شرط إعادة المراجعة
٧٤-٧٣	الفصل الثاني / تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات شرط إعادة المراجعة
٧٥	المبحث الأول / آلية تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات شرط إعادة

المراجعة	
المطلب الأول/ تحديد القانون الواجب التطبيق وفقا للإسناد الجامد	٧٦
الفرع الاول / تحديد القانون الواجب التطبيق على وفق إرادة الأطراف	٨٥-٧٧
الفرع الثاني / تحديد القانون الواجب التطبيق عند غياب إرادة المتعاقدين	٩٩-٨٥
المطلب الثاني / تحديد القانون الواجب وفقا للإسناد المرن	١٠١-١٠٠
الفرع الاول / مفهوم الأداء المميز وعلاقته بشرط إعادة المراجعة	١٠٧-١٠١
الفرع الثاني / أثر معيار الأداء المميز في تجزئة القانون الواجب التطبيق	١١٣-١٠٨
المبحث الثاني / العوامل المؤثرة في تحديد القانون الواجب التطبيق وأثرها في تكريس الإسناد المرن	١١٤
المطلب الاول / العوامل القانونية المؤثرة في تحديد القانون الواجب التطبيق على شرط إعادة المراجعة	١١٦-١١٥
الفرع الأول/ اختيار القانون الأكثر ارتباطاً بالنزاع العقدي	١٢٢-١١٦
الفرع الثاني/ تطبيق القواعد المادية الدولية في منازعات شرط إعادة المراجعة	١٢٦-١٢٢
المطلب الثاني / أثر الطبيعة الوظيفية والاقتصادية لشرط إعادة المراجعة في تكريس الإسناد المرن	١٢٨-١٢٧
الفرع الأول / الطبيعة الوظيفية وارتباطها بمرحلة تنفيذ العقد	١٣٥-١٢٨
الفرع الثاني/ الوظيفة الاقتصادية وأثرها في تحقيق التوازن العقدي	١٤٥-١٣٦
الخاتمة	١٤٨-١٤٦
قائمة المصادر	١٦٠-١٤٩

المقدمة

أولاً: فكرة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد "صل الله عليه وسلم" وعلى آل بيته وأصحابه المنتجبين ومن سار على نهجهم بإحسان الى يوم الدين.

شهدت عقود التجارة الدولية تطوراً ملحوظاً في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة واتساع نطاق المعاملات العابرة للحدود، وما صاحب ذلك من تعقيد في العلاقات التعاقدية وتزايد المخاطر المرتبطة بتنفيذ الالتزامات العقدية، الأمر الذي كشف عن محدودية القواعد التقليدية، التي تقوم على فكرة ثبات العقد واستقرار التزاماته بصورة جامدة. إذ لم يعد من الممكن تجاهل ما قد يطرأ في أثناء تنفيذ العقد من ظروف اقتصادية أو مالية أو قانونية غير متوقعة من شأنها الإخلال بالتوازن الذي قام عليه العقد عند إبرامه، مما استدعى البحث عن آليات قانونية أكثر مرونة تتيح التكيف مع هذه المتغيرات بما يضمن استمرار العلاقة التعاقدية وتحقيق التوازن بين مصالح أطرافها.

وفي هذا الإطار برز شرط إعادة المراجعة بوصفه أحد أبرز الوسائل التي أفرزتها الممارسة العملية في مجال التجارة الدولية، إذ يقوم على فكرة إعادة النظر في الالتزامات التعاقدية عند حدوث تغيرات جوهرية في الظروف المحيطة بالعقد تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين أطرافه، بما يسمح بإعادة هذا التوازن دون اللجوء إلى إنهاء العقد أو تعطيل تنفيذه. ومن ثم يظهر هذا الشرط اتجاهاً حديثاً نحو إضفاء قدر من المرونة على مبدأ القوة الملزمة للعقد، بما يحقق التوفيق بين مقتضيات الاستقرار القانوني ومتطلبات العدالة العقدية.

وتتجلى خصوصية هذا البحث في أنه يعالج موضوعاً حديثاً ودقيقاً في نطاق القانون الدولي الخاص، يتمثل في تحديد القانون الواجب التطبيق على شرط إعادة المراجعة في عقود

التجارة الدولية، وهو موضوع تزداد أهميته في ظل غياب تنظيم تشريعي دقيق لهذا الشرط في أغلب القوانين الوطنية، فضلاً عن تباين المواقف الفقهية والقضائية بشأن تحديد مفهومه وطبيعته القانونية وتكييفه، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على تحديد النظام القانوني الذي يحكمه في إطار قواعد تنازع القوانين. فمن الناحية النظرية، يسهم البحث في تحليل شرط إعادة المراجعة بوصفه نظاماً قانونياً حديثاً يتداخل مع عدد من الأنظمة القانونية المشابهة، كالقوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة، دون أن يتطابق معها بصورة كاملة، مما يثير إشكالات تتعلق بتحديد مفهومه وتمييزه والأساس القانوني الذي يقوم عليه. وتبرز أهمية البحث في معالجة مسألة التكييف القانوني لهذا الشرط، باعتبارها من المسائل الجوهرية في نطاق القانون الدولي الخاص، لما يترتب عليها من أثر في تحديد القانون الواجب التطبيق عليه، وذلك في ضوء مفاهيم التكييف، وضوابط الإسناد، وسلطان الإرادة، ومعيار الأداء المميز، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بتنازع القوانين.

أما من الناحية العملية فتظهر أهمية البحث عبر ارتباطه المباشر بالممارسة التعاقدية في مجال التجارة الدولية، إذ يُعد شرط إعادة المراجعة من الوسائل المهمة التي يلجأ إليها المتعاقدون لمواجهة التقلبات الاقتصادية والمحافظة على التوازن العقدي واستمرار تنفيذ العقد، ولاسيما في العقود طويلة الأجل التي تتسم بارتفاع حجم المخاطر وتعدد المتغيرات المؤثرة في تنفيذها، ومن ثم فإن تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات هذا الشرط يمثل مسألة جوهرية في حسم المنازعات، التي قد تثور بشأنه، سواء أمام القضاء الوطني أم أمام هيئات التحكيم التجاري الدولي.

وتكمن فكرة البحث في إبراز مدى قصور ضوابط الإسناد التقليدية القائمة على الروابط المكانية أو الاختيار الصريح للقانون في استيعاب الطبيعة الخاصة لشرط إعادة المراجعة، الأمر

الذي يسوغ الاتجاه نحو تبني أساليب أكثر مرونة في الإسناد، تقوم على فكرة القانون الأكثر ارتباطاً بالعلاقة التعاقدية، والاستعانة بالقواعد الموضوعية الدولية ومبادئ التجارة الدولية الحديثة، فضلاً عن منح القاضي أو المحكم دوراً أوسع في اختيار القانون الأكثر صلة بالنزاع، بما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الخاص، التي تسعى إلى تحقيق العدالة العقدية إلى جانب الاستقرار القانوني.

ثانياً: أهمية البحث

ويكتسب البحث أهمية إضافية من خلال معالجته لمسألة تجزئة القانون الواجب التطبيق، وإمكانية إخضاع شرط إعادة المراجعة لقانون مستقل عن القانون الذي يحكم العقد الأصلي، استناداً إلى طبيعته الوظيفية وارتباطه بمرحلة تنفيذ العقد، فضلاً عن دوره في الحفاظ على التوازن الاقتصادي للعلاقة التعاقدية. كما يبرز في هذا السياق دور معيار الأداء المميز في ترجيح القانون الأكثر اتصالاً بالعقد، بما يعزز من فاعلية الإسناد المرن في مجال منازعات شرط إعادة المراجعة.

وعليه فإن أهمية هذا البحث لا تقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تمتد لتشمل الجانب التطبيقي من خلال تقديم معالجة قانونية متكاملة لإشكالية تنازع القوانين بشأن شرط إعادة المراجعة، بما يساهم في توجيه العمل القضائي والتحكيمي، وتعزيز استقرار المعاملات الدولية، ضمن إطار متوازن يجمع بين مقتضيات اليقين القانوني ومتطلبات العدالة العقدية.

ثالثاً: إشكالية البحث

يثير شرط إعادة المراجعة في عقود التجارة الدولية إشكالية قانونية مركبة في نطاق القانون الدولي الخاص تتمثل في صعوبة تحديد النظام القانوني الذي يخضع له نظراً لحدائته النسبية، وغياب تنظيم تشريعي دقيق له في أغلب القوانين الوطنية فضلاً عن طبيعته المرنة والمركبة،

التي تجعله يتداخل مع نظم قانونية أخرى، كالقوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة، دون أن يندرج بالكامل ضمن أي منها.

وتتجسد جوهر هذه الإشكالية في أن تحديد القانون الواجب التطبيق على شرط إعادة المراجعة يمر بمرحلة أولية تتمثل في تكييفه القانوني، وهي مسألة تثير بدورها خلافًا فقهيًا، نظرًا لتعدد الاتجاهات، التي يمكن الاستناد إليها في هذا التكييف.

وتتعد هذه الإشكالية في ظل قصور بعض التشريعات الوطنية عن تضمين نصوص قانونية خاصة بشرط إعادة المراجعة كذلك ضعف الضوابط التقليدية في الإسناد القائمة على سلطان الإرادة أو الروابط المكانية في استيعاب خصوصية هذا الشرط ولاسيما أنه يرتبط بمرحلة تنفيذ العقد ويهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي له مما يجعله أقرب إلى الآليات الوظيفية ذات الطابع الاقتصادي لا مجرد التزامات تعاقدية تقليدية. ومن ثم يثير الموضوع الحاجة إلى البحث في مدى ملاءمة الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الخاص ولاسيما الإسناد المرن والقانون الأكثر ارتباطًا بالعقد، ومعيار الأداء المميز، والقواعد الموضوعية الدولية، في معالجة منازعات شرط إعادة المراجعة، وتحقيق التوازن بين استقرار المعاملات الدولية ومتطلبات العدالة العقدية، وعليه يمكن بلورة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

١- كيف يتم تكييف هذا الشرط في إطار القانون الدولي الخاص، وما هو القانون الذي يتحدد به هذا التكييف؟

٢- ما هي طبيعته القانونية، وما الاتجاهات الفقهية التي تناولت تحديد هذه الطبيعة؟

٣- ما هو القانون الواجب التطبيق على شرط إعادة المراجعة في عقود التجارة الدولية، في ضوء طبيعته القانونية الخاصة، وكيف يمكن تكييفه ضمن إطار قواعد تنازع القوانين بما

يحقق التوازن بين استقرار المعاملات الدولية ومتطلبات العدالة العقدية؟

رابعاً:

أهداف

البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم معالجة قانونية متكاملة لشرط إعادة المراجعة في إطار عقود التجارة الدولية عبر التركيز على موقعه ضمن منظومة القانون الدولي الخاص وذلك عبر تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي من أبرزها تحديد الطبيعة القانونية لشرط إعادة المراجعة عبر استعراض الاتجاهات الفقهية المختلفة بشأنه.

ودراسة تكييف شرط إعادة المراجعة في إطار قواعد تنازع القوانين عبر تحليل النظريات القانونية المختلفة، التي تحكم عملية التكييف وبيان مدى ملاءمتها لهذا الشرط مع التركيز على إبراز حدود دور القاضي في هذه العملية خاصة في ظل الطابع الدولي للعقد.

البحث في مدى كفاية الضوابط التقليدية في الإسناد كالاختكام إلى قانون الإرادة أو الروابط المكانية وبيان حدود فعاليتها في استيعاب خصوصية هذا الشرط. إبراز دور الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الخاص في معالجة هذه المسألة كذلك تحليل علاقته بمرحلة تنفيذ العقد ودوره في الحفاظ على التوازن المالي للرابطة العقدي، وعليه فإن هذه البحث يسعى إلى الوصول إلى تصور قانوني متكامل يحدد طبيعة شرط إعادة المراجعة وتكييفه لتحقيق التوازن بين استقرار المعاملات الدولية ومتطلبات العدالة العقدية.

خامساً: منهج البحث /

اقتضت طبيعة موضوع البحث اعتماد منهج علمي مركب يجمع بين المنهج التحليلي والمنهج المقارن.

فقد تم الاعتماد على:

١- المنهج التحليلي عبر دراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة، وتحليل مفاهيم القانون الدولي الخاص المرتبطة بموضوع البحث، وبيان وظيفته الاقتصادية في إطار العقود

الدولية، وذلك بهدف الوصول إلى تأصيل قانوني دقيق لهذا الشرط وبيان موقعه ضمن البناء العقدي.

٢- المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين مواقف بعض التشريعات الوطنية، ولا سيما القانونين العراقي والمصري والفرنسي، في معالجة المسائل المرتبطة بالعقود الدولية وتغير ظروف تنفيذها، وبيان مدى استيعابها لفكرة إعادة المراجعة، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. ولم يقتصر نطاق المقارنة على التشريعات الوطنية، بل امتد ليشمل أحكام هيئات التحكيم التجاري الدولي، فضلاً عن المبادئ والقواعد الموضوعية الدولية، وفي مقدمتها مبادئ اليونيدروا، إلى جانب ما استقر عليه العرف التجاري الدولي. ويهدف هذا التكامل بين المنهجين إلى تقديم معالجة شاملة لموضوع البحث، تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، بما يسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة بشأن تكييف شرط إعادة المراجعة وتحديد القانون الواجب التطبيق عليه، في ضوء الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الخاص.